

الفتيات العراقيات بين أوائل القرن العشرين وأيامنا محمد سعيد الصكار

momhammed_saggar@yahoo.com

رحم الله أخي الشاعر الساحر المرحوم إبراهيم الذي علمني حب القراءة وتدوين المذكرات منذ أن كنت في الثالث الابتدائي. وكان هو شاعراً شعبياً يكتب في كل المناسبات، وكان للغزل قسم عريض في ما كتب. كان فتىً دون العشرين عندما كان يتقدم صف الفتيات الذهابيات لزيارة (بنت الحسن) في الخالص. وبنات الحسن موجودات في أنحاء كثيرة من العراق. وكانت زيارتهن طقساً شعبياً يتسم بالفرح والإنبساط والتلقائية. كان إبراهيم يتقدمهن ويرتجل لهن القصائد والـ (البسات) وهن يصفقن له ويرددن معه الردات التي أذكر منها:

صفّ الكطا لمن مِشَنُ
بالإيد محلاً يصفكن
راحن لعد بنت الحسن
وشحلوا يذبّن بساتات
لبنت الحسن لبنيات

كان هذا في الخالص، في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين؛ أي قبل مايقرب من سبعين عاماً.

حضر ذكره في بالي اليوم وذهني طري من قصة (نجوى)، وهذا ليس إسمها الحقيقي؛ ولكن القصة حقيقية ومازالت قائمة إلى هذه الساعة. لم يشفع للشابة العراقية، نجوى التي تلقّت بالسواد من قمة رأسها إلى أخمص قدميها، ولم يظهر من جسمها غير بؤبؤين غائرين، أن تنعم برؤية مرافق الحياة في بلد عربي عزيز عليها وعلى ثقافتها العربية الإسلامية، وتنعم بتناول وجبة غذاء شعبي في هذا البلد العربي الذي يرتبط بجذورها التاريخية. تمت أن تلتقي بأهله وتتذوق طعامه وهي موجودة على تلك الأرض العربية ذات الحضور في قلبها وقلب كل مسلم.

لم يشفع لا النقاب ولا الحجاب ولا وثائق الإنتساب الديني للسماح لها بأن تغادر مكانها إلا إلى مكان واحد مخصص للأجانب في المطار، لها أن تتجول فيه وتتسوق منه، أما المدينة التي رسمت لها في أحلامها صوراً شتى، ومُنّت أيامها بمشاهدتها ومعايشة ناسها، وما كانت تحلم به من شراء الهدايا من هذه المدينة المقدسة لذويها ومعارفها في باريس، فغير ممكن إلا في حالة وجود (محرم) معها.

والمسألة باختصار، أن نجوى هي مضيئة في شركة خطوط جوية عربية معروفة، وعليها أن تلتزم بقواعد السلوك وإحترام تقاليد شركة الخطوط والبلد المقصود، ولم يكن ذلك صعباً عليها، فهي بنت هذه البيئة وهذا المحيط؛ ولكن الصعوبة كانت في إبقائها حبيسة في حدود مجمّع للأجانب، لعدم وجود (محرم) معها يكفل لها الخروج من

هذا المكان والسماح لها برؤية المدينة المقدسة التي طالما حلمت بها، والتبرّك بمواقعها، وتذوق مباحها، وإقتناء تذكارات لأهلها منها.

وهكذا ظلت الفتاة الملتزمة بأدابها وأخلاقها قابعة في مكانها تتناول الساندويجات الباردة بانتظار العودة إلى أي مكان يحتضن نقابها وحجابها وتجللها بالسواد، ويكفل لها أن تأكل ما تشاء وتشتري ما تريد (بلا محرم)!

ترحمّت على أخي مرتين؛ مرة مع قصة نجوى هذه، ومرة مع قصة الشاب العراقي الذي أنزل من سيارته في بغداد، وإنّزَعَ منها المسجل، وصودرت الأشرطة، لأنه كان يستمع إلى فيروز!

وترحمّت على زمان كان لي في بلدة الخالص الوادعة، أيام كان للطف والبساطة والأخلاق الطبيعية فيها وازع لا يحتاج إلى (محرم)، فكل فتيانها حماة لفتياتها، وكان أهلها عائلة واحدة.

ما هو "الجندر"؟

النوع الاجتماعي (الجندر) كجزء في خطة العمل في برامج التنمية

بالرغم من التغيير الاجتماعي والخطابات الرسمية الناتجة عن المؤتمرات الدولية التي خصت المرأة، مازال مخطوط برامج التنمية (في العالم العربي بالذات) ينظرون الى المرأة من منطلق وضعها التقليدي في المجتمع وبالتالي دورها الانجابي فقط، ويتجاهلون أدوارها الانتاجية الأخرى داخل الأسرة وخارجها. تؤدي هذه الرؤية الى عجز خطط وبرامج التنمية على تلبية احتياجات المرأة المتنوعة وإهمال أدوارها المتعددة، وبالتالي فشل الكثير من المشاريع في تحقيق الأهداف المطلوبة.

شهدت عقود التنمية الأربعة اعترافاً بدور المرأة ودعوة الى إدماجها في التنمية، عززها المؤتمر العالمي للمرأة في المكسيك عام 1975 والمؤتمر الدولي الثاني للمرأة في كوبنهاغن 1980، ثم مؤتمر نيروبي عام 1985 الذي تبنى استراتيجيات النهوض بالمرأة والتي دعت الى رصد التغييرات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة بهدف القضاء على التمييز ضدها، ورفع مشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

العقد الرابع للتنمية أعطى الأولوية لموضوع المرأة من خلال تبني مفهوم (الجندر)، وشكل مؤتمر المرأة في بيكين (الصين) حلقة الوصل في تبني استراتيجيات تأخذ بعين الاعتبار التوصيات الصادرة عن المؤتمرات الدولية في ما يتعلق بالمرأة والتأكيد على التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي المعاصر المتمثلة في النمو السكاني والقيود الاقتصادية وتدهور البيئة والتقدم التكنولوجي والثورة الاتصالية، وكلها عناصر مؤثرة في عملية التنمية.

ونظراً لهذه التحولات التي شهدتها المجتمعات الدولية، أصبح بالإمكان إقناع المسؤولين ومخططي البرامج والمشاريع التنموية، بأن قضايا التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين الجنسين حقيقة موجودة، وان كانت تختلف حدتها من بلد الى آخر ومن بيئة الى أخرى داخل البلد الواحد، كما أصبح من الأسهل إقناعهم بأن النساء يعانين من هذا التفاوت في جميع أنحاء العالم مع اختلاف حدته باختلاف البلدان والفئات الاجتماعية.

ان قضية مشاركة المرأة في التنمية لا تقتصر على تنمية قدرتها فحسب وانما تتعدى ذلك الى معالجة قضايا النوع الاجتماعي والتي لا تنحصر في العدالة الاجتماعية أو المساواة، انما الانعتاق من حلقة تالوث الفقر والجهل والتخلف والدخول الحقيقي في التنمية بمفهومها الشامل والكامل.

وانطلاقاً من جعل الجندر ومفهوم الفوارق بين الجنسين جزءاً من خطة العمل في برامج التنمية، فلا بد من إدخال مفهوم الجندر ضمن جميع البرامج والنشاطات التي تصب في عملية التنمية، أي تركيز مفهوم التنمية على الانسان سواء كان رجلاً أو امرأة، تحقيقاً للتنمية المستدامة واستثمار الموارد البشرية وإكمال الحلقة المفقودة في تنمية الدول، ومنها العربية، والتي أظهرت تقارير الأمم المتحدة انها من ضمن الأقل سرعة في التنمية في العالم.

ولكي يكون الجندر جزءاً من خطة عملية التنمية، يستوجب أن تشمل الخطة الخطوات الآتية:

1. البحث عن العوامل التنظيمية لتخطيط تنمية النوع الاجتماعي وتحليلها لتطوير البرامج المخطط لها.
2. وضع استراتيجيات لدمج الجندر في برامج التنمية.
3. تحديد طرق للتنفيذ والرصد والتقييم.

يُتَبَيَّنُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ مَفْهُومَ الْجِنْدَرِ يُعْتَرَفُ بِالْفَوَارِقِ الْبَيُولُوجِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَيَسْتَثْمِرُهَا لِتَنْمِيَّةِ مَسْتَدَامَةِ الْمَجْتَمَعِ كَكُلِّ.

المرأة العراقية وإعدام الطاغية

بلقيس حميد حسن

ان كان لابد للمرأة العراقية من تعليق على اعدام طاغية العصر صدام، فهو التهنة لها بهذا الحدث مهما كانت الشكليات التي رافقت تنفيذ عقوبة الاعدام، فالمرأة العراقية تنظر لإعدام صدام على انه انقضاء نظام عانت به شتى انواع العذابات التي لم ترها في تاريخ العراق ابداً.

فقدت المرأة العراقية ابسط حقوقها كإنسان، حينما كان يغادر الابن او الزوج او الاخ والاب ولا يعود، بسبب كلمة قالها لصديق او صلاة اداها في احدى الجوامع او في سوح معارك وحروب جر النظام الفاشي العراق لها بلا أدنى تحفظ واهتمام لأرواح الالاف التي احترقت في اتونها لسنوات..

ان من يذهب في زمن الطاغية قد لا يعود، وعدم العودة امر وارد اكثر من العودة، وقد يعود جثة او ورقة او يتبخر كخبر يورق احبائه ويجعلهم في دوامة البحث الخائف والصامت وغير المنتظر في زحمة اجواء مخابراتية لا تعرف من القيم الانسانية شيء حيث الموت يعيش في كل مكان، والرعب يلزم الناس صغارهم وكبارهم ليبقى القائد، ولينتصر القائد في حروبه، وليحيا القائد على جثث ابناء شعبه، وليفتدي الملايين القائد الذي اطل الله بقاءه علينا اكثر من 35 عاما او غل فيها في سحق حضارتنا وماضيها وحاضرنا ولازالت المليارات التي سرقها من لقمة ابناء العراق تحمي عائلته وتدافع عنه وتشيد له التماثيل والاضرحة، مستندة على الجهل العربي والتخلف المنتشر بين صفوف الاميين الذين يشكلون غالبية السكان في البلدان العربية..

لقد تحملت المرأة العراقية اسوة بالرجل عذابات السجون والمعتقلات كما حملت السلاح ضد الطاغية واستشهدت لنا نساء كثيرات ناضلن من اجل اسقاط النظام بظروف صعبة لاتحتمل وسقط منهن شهيدات بمعارك الشرف على سبيل المثال لالحصر الشهيدة مونا ليزا امين والشهيدة احلام عذبي ومئات من الشهيدات من ابناء الشعب، كما استشهد بعضهن تحت التعذيب وبالسجون المظلمة المرعبة كالشهيدة بنت الهدى والشهيدة عابدة ياسين وغيرهن المئات، ستبقى اسمائهن نجوما تسطع، دالة على قوة اصرار المرأة العراقية على التغيير نحو النور والحضارة..

لقد اعدم صدام المئات من النساء تحت ذرائع وحجج واكاذيب عديدة، فبالاضافة الى اعدام واعتقال المئات من السياسيات وصاحبات الرأي، نرى النظام العراقي الساقط قد افتعل الكثير من اجل خلق حالة الهلع بين صفوف الشعب فاعدم اثناء حملته الايمانية الكاذبة اكثر من خمسين امرأة وعلق رؤوسهن على ابواب بيوتهن الفقيرة المنسية من التاريخ وذاكرة العرب والعالم اجمع، وبحجج واهية ليحرك ويكسب صوت الجهل العربي، والشرف الرفيع المزعوم الذي يدعيه باتهامهن بالدعارة وهن بريئات، الحقيقة هي ان بعضهن حلاقات، وبعضهن طبيبات، واخريات رافضات لجلاوزته وتهجماتهم واعتداءاتهم الجسدية المشينة، واخريات رفضن الدخول بحزبه الفاشي، وقد تم اعدامهن بلا محاكمة ولا شهود ولاهم يحزنون.

كان العالم يومها لا يستطيع ان يعرف ماذا يجري داخل العراق من جرائم مروعة ولا إبادة للجنس البشري، فقد منع الطاغية وصول صراخنا الى اذان العالم، حيث لم تستطع المنظمات الانسانية العالمية بما فيها منظمة العفو الدولية والصليب الاحمر من الدخول للعراق، وكان البطش بنا رهيبا وبرغبة وأمر من رأس النظام صدام و جلاوزته من حثالة المجتمع واصحاب الامراض النفسية.

يومها كانت عقوبة الاعدام تنفذ بالجنود والسياسيين حيث يأمر الديكتاتور او أحد أبنائه والمقربين منه كسبعواوي وبرزان باعدام صف من الرجال يقف امامه ليحدد عقوباتهم، فابتداءً من صاحب الحذاء البني حتى صاحب البسطة العسكري التذويب في احواض الاسيد، ومن صاحب البدلة العسكرية الى صاحب الشعر الكث فرما بالفرامة الكهربائية..

هكذا كانت العقوبات وهكذا كانت حقوق الانسان واعمارهم بيد طاغية العصر ومعاونية من المجرمين..

وكل ويلات حكمه كانت المرأة العراقية تدفع فاتورتها قهرا واذلالا ودموعا ونزولا الى الاسواق مضطرة للقيام باعمال قد لا تتناسب مع صحتها وامكانياتها او كبر عمرها، وكم رأيناها بانسة مضطرة لعرض ما تملكه من اثاث منزلها لتطعم صغارا يتضورون من الجوع في بلاد النفط الوفير..

اخيرا لا بد لاعدام الطاغية من ان يتزامن مع طي صفحة من عذابات والام المرأة لتتفتح على العدالة والمساواة والتعامل الانساني لتساهم فعليا ببناء العراق، وهذا لا يتم في ظل ظروف تكثر بها المليشيات والسلاح بشوارع العراق ويصبح العنف سيد الموقف..

لا بد ان يكون اعدام الطاغية وقفة مع ما يحصل اليوم بالعراق من اضطهاد للنسوة بالجامعات وبالشوارع من قبل بعض المتشدددين والتكفيريين وكي لا تترحم المرأة العراقية على زمن الطاغية المقبور.

لا بد لاعدام صدام من أن يذكر المسؤولين العراقيين دوما بملاحقة سارقي وناهبي اموال الشعب من البعثيين الذين يوظفون هذه الاموال للقتل والارهاب، فطالما لم تعد اموال العراق الى بنوكه ومؤسساته وتوظف من اجل البناء سوف يستمر شراء الذمم وتستمر دوامة العنف الى امد بعيد، فمليارات العراق التي اشترت اصوات الكثيرين المدافعين عن البعث لازال مفعولها جاريا وسيبقى مالم تضع الحكومة العراقية يدها عليها بمساعدة الانتربول ومساعدة قوى الخير بالعالم..

لا بد وان يكون اعدام الطاغية انطلاقة نحو بناء العراق ومعاينة المتلاعبين باموال الشعب وتنشيط لجنة النزاهة والبحث عن الاموال التي ترصد للتنمية دون ان نرى لها اثرا في شوارع العراق ومدارسه ومبانيه، ولا بد من استخدام مبدأ "من أين لك هذا" لتنظيف العراق من المنتفعين والسراق الذين شجعتهم الفوضى وصعوبة الاوضاع السياسية على الاستهانة باموال الشعب حيث امنوا الملاحقة والعقوبة..

ولا بد للمرأة العراقية من الاستفادة من دروس الماضي وجعل اعدام الطاغية نقطة تحول نحو حياة افضل والاستمرار بالمطالبة بحقوقها الدستورية والقانونية واعتمادها نماذج حضارية كصورة مثلى لما بلغته المرأة في بلدان اخرى من حياة ترفل بالعدل والحرية والرفاه..

2007-1-6

Emil:balkis8@gmail.com

(لم يطل العام 1930 حتى ظهرت أصوات نسائية بأسمائها الصريحة تدعو الى منح المرأة حقوقها وتلمح علانية بسفورها وضرورة إفساح المجال أمامها للدخول الى معترك الحياة فأرتفع صوت (رفيعة الخطيب) يناقش الشريعة الإسلامية ما إذا كانت منعت السفور أم لا، وصوت الأنسة أمينة الرحال (شقيقة حسين الرحال) يدعو الى ضرورة إستقلال المرأة إستقلالاً إقتصادياً. وعندما دعي العراق للمشاركة في المؤتمر النسائي الثاني الذي أُنفق على إنعقاده في العاصمة السورية دمشق في تموز من ذلك العام، بذل السياسي المعتدل ثابت عبد النور جهوداً كبيرة من أجل إقناع الحكومة بضرورة المشاركة في هذا المؤتمر، فكان إن رشحت الحكومة الأنسة أمينة الرحال (والتي لم تزل تلميذة في معهد المعلمات) ومعها الأنسة جميلة الجبوري لتمثيل العراق، فكان لكلمة العراق التي ألقته أمينة الرحال صدًى مميّزا في أوساط المؤتمر.

ولم يحل شهر تشرين ثان 1932 حتى إنعقد ببغداد مؤتمر المرأة العربية الثالث وهو أول مؤتمر للمرأة في تاريخ العراق، ما عزز إتصال حركة المرأة العراقية بمثيلاتها في الدول الأخرى.

كل ذلك بدا مرافقاً للتطور الذي راح يظهر على العديد من تفاصيل الحياة اليومية للمجتمع العراقي وراحت الهوة التي كانت تفصل عالم المرأة عن عالم الرجل تضيق رويداً رويداً، ففي أربعينات ذلك القرن بدأت المرأة ترتاد النوادي ودور السينما والحدايق العامة بصحبة الرجل، بل أصبحت المرأة العراقية مشاركة في الأنشطة الثقافية والأدبية ومتذوقة لكل أنواع الفنون الموسيقية والمسرحية والتشكيلية، وأُنقل هنا مقطع من المذكرات اليومية للفنان التشكيلي العراقي الرائد (جواد سليم) وفيه صورة لما هي عليه المرأة العراقية آنذاك:

13 آب 1946 ، أفتتح اليوم معرضي التشكيلي الشخصي وكان الحضور كثيفاً وبالمنات فإضطرت نتيجة الزحام الى تخصيص الفترة الصباحية للعوائل والفترة المسائية للرجال، كنت أجلس على مقعدي متطلعا الى نساء بغداد، والى طريقتهن في السير وفي مسك العباة وقد تركن قسم من شعورهن على جباههن والى العيون المكحلات بغزارة والى الفساتين المليئة بالورود الملونة والى ضفائر الشابات الصغيرات وتتاثيرهن القصار!!).

إن التطور اللاحق الذي سيلفت النظر إليه هو دخول المرأة المعترك السياسي بل وستأخذ مواقع مؤثرة فيها وتسطر مآثر حفظتها ذاكرة التاريخ العراقي الحديث، فعلى سبيل المثال ضم الحزب الشيوعي العراقي (المحظور آنذاك) في خلاياه نساء من مختلف الأعمار والدرجات الوظيفية والمستويات الثقافية والاجتماعية، فكن يحضرن الاجتماعات السرية ويؤدين الواجبات الحزبية مع ما يكتنف ذلك من مخاطر غير محمودة، بل ويشتركن في التظاهرات والإعتصامات.

فها هي (عدوية الفلكي) الشابة بنت التاسعة عشر تتقدم أعتى وأشهر تظاهرة في تاريخ العراق السياسي على الإطلاق ما عرفت بعد ذلك بـ (وثبة كانون) .

كانت هذه الإنتفاضة العارمة الخالدة قد تجمعت من مختلف أنحاء الرصافة في الساحة التي تعرف الآن بساحة (الرصافي) قاصدة عبور الجسر العتيق، فيما كانت قوات الشرطة بجانب الكرخ قد نصبت أسلحتها الرشاشة فوق سطوح المباني والجامع المطلين على الساحة (حاليا الشهداء) تنتظر وصولها، حتى إذا ما إجتازت التظاهرة منتصف الجسر أنهمر عليها رصاص الأسلحة الكثيف فراح المتظاهرون يتساقطون قتلى وجرحى (400 شهيد ومئات الجرحى حسب بيانات الشرطة)، كانت (عدوية) هذه في مقدمة التظاهرة ترفع مع زميل لها إحدى اللافتات وعندما أردى الرصاص زميلها قتيلاً لم تخف ولم تتراجع بل أصرت على حمل تلك اللافتة وحدها هذه المرة متجاهلة نيران الأسلحة المدوية لتعبر ذلك الجسر لوحدها، (الجسر والساحة اللذان حملا فيما بعد أسم - الشهداء- تيمنا بهذه الواقعة الوطنية أو المجزرة البشرية).

وتكر مسبحة التاريخ والمرأة تزداد ثقة بنفسها لتنتزع ثوب التخلف والتبعية والإنكفاء على الذات، ففي خمسينات ذلك القرن إمتلأت القطاعات العلمية والثقافية والأدبية والفنية بأسماء عراقيات مبدعات تركن بصمات واضحة

عليها، كما عم الإختلاط بين الجنسين معظم الكليات والمعاهد الدراسية، (ومع سيطرة الجمهوريين على الحكم عام 1958، تمكنت المرأة من تحقيق أهم أهدافها التي كافتحت من أجلها طويلا، فبعد عام واحد أصدرت الدولة العراقية القانون رقم 188 وهو أول قانون مدني ينظم الأحوال الشخصية في العراق). إن المتتبع للمشهد العراقي خلال عقد الستينيات يلمس بكل سهولة مديات الإنعتاق والتحرر الذي وصلت إليه المرأة العراقية سياسيا وثقافيا وتعليميا ومهنيا وإجتماعيا. ففي مطلع هذا العقد عينت (نزيهة الدليمي) وزيرة للبلديات لتكون أول وزيرة في تاريخ الحكومات العراقية، وهو ما دفع باليمين السياسي وفي مقدمتهم البعثيين الى تأليب مشاعر المحافظين ضد هذه الخطوة، بل وأطلقوا الأهازيج السوقية للنيل منها. كان هذا العقد عقدا حضاريا مميزا في تاريخ العراق، مازال الليبراليون والمنتورون العراقيون يتذكروه بمزيد من الإعتراز بل والأسى والأسف على فقدان إنجازاته،

برغم ما تعرضت له المرأة إبان حكم البعث الأول في الشهور التسعة من العام 1963 ، حيث حولت ميليشيا الحرس القومي ملاعب الكشافة والكرخ الى سجون للنساء الناشطات، كان القتل والإعتقال والتعذيب والإختصاب مصير آلاف العراقيات المناضلات من مبدعات في حقول الأدب والفن ومن متخصصات في المجالات العلمية، إضافة الى الفصل التعسفي من الوظائف الذي طال الآلاف من العاملات في مجال التعليم وغيره، وهو ما جرى في عموم محافظات العراق.

ومع صعود البعث الى السلطة مرة أخرى نهاية ذلك العقد، بدأت الفئات المتخلفة ومعها قيمها البدوية تزحف باتجاه مراكز النفوذ وصنع القرار، ليبدأ العد التنازلي للواقع المضيء الذي حققته المرأة لعقود زمنية مضت، (أصبحت مشاهد مثل تمزيق ثياب الفتيات وطلاء سيقانهن بالنفط الأسود من قبل مفارز محافظ بغداد المدعو خيرالله لطفاح مألوفة مطلع السبعينات)، حتى إذا ما بلغنا عقد الثمانينات وما تلاها كانت القيم الهمجية هي السائدة سياسيا وإجتماعيا، ويكفي أن نقف على التدايعات الإجتماعية والإقتصادية التي رافقت الحروب والحصار لغاية هزيمة ذلك النظام عام 2003، حتى نتعرف على التركيبة الثقيلة والأمراض الإجتماعية المزمنة التي خلفتها العقود الفاشية الثلاثة لتلقي بظلامها على المرأة العراقية الضحية الأكبر لمطاحن الترويع والقتل والإعتقال والملاحقة والتهجير والحروب والحصار والمجاعات، فهي من ثكلت بأبنائها أو أشقائها أو من تزلت أو من يتمت وهي بعد طفلة أو صببية قاصرة أو فتاة ما زالت بحاجة الى الرعاية، كان عليها أن تعاني مرارة العيش تحت هيمنة قوى سلطوية مزقت نسيج المجتمع وبسطت عليه قيمها المتخلفة، فأصبح على المرأة تحمل كل تلك الأعباء، بل في حالات عديدة تحملت مسؤولية أعاله ذويها.

كما إقتصرنشاط الحركة النسوية العراقية على منظماتها الوحيدة (الاتحاد العام لنساء العراق) التي أدلجها النظام لتخدم أغراضه الفاشية ولتصبح بعد ذلك إحدى أدواته الرقابية البوليسية بل إحدى منابع الأفساد الإجتماعي والإمتاع الغرائزي لرجال السلطة، وهناك من الوثائق والمكاتبات التي كشفت عنها الصحافة ما يند له الجبين الإنساني.

أما بعد هزيمة ذلك النظام عام 2003 فقد كسرت المرأة تلك القيود وغص العراق من شماله الى جنوبه بعدد لم يسبق للعراق أو للمنطقة أن عرفه من المنظمات النسوية، فبلغ متوسط عدد المنظمات والجمعيات النسوية في كل محافظة من محافظات العراق ما يربو على عشر منظمات ناهيك عن العاصمة بغداد التي ضربت رقما قياسيا في عدد التنظيمات علاوة على وجود منظمة نسوية في كل حزب من الأحزاب العديدة قديمها وحديثها. لكن علينا ألا نحسب من فضيلة أو فائدة لهذا العدد الهائل من التنظيمات النسوية، بل العكس فقد أضاعت في خضم تشتتها هذا؛ العديد من الحقوق التي كان بإمكانها الحصول عليها في حال إصطفافها ضمن تجمع مركزي واحد أو على أقل تقدير إيجاد قنوات إتصال ثابتة وفاعلة فيما بينها للإرتقاء الى نقاط إتفاق مشتركة حتى يكون لها موقعها ووقعتها الضاغط والفاعل.

بل إن امرأة القرن الواحد والعشرين – وهذه من المفارقات الغريبة – قد فقدت إنجازات حققتها امرأة القرن الماضي قبل أكثر من أربعين عاما!!

وبرغم ما تحقق للمرأة من نصيب في السلطة التشريعية أقره بداية قانون إدارة الدولة فقد وجدت المرأة العراقية نفسها من جديد بمواجهة تيارات محافظة تعمد الى عزلها أو تحجيم دورها وخصوصا ما تعلق بامر خطير للغاية مثل وضع دستور جديد للبلاد. فكان عليها أن تكون حاضرة وسط معارك سياسية وإهتمام شعبي وإعلامي رافق وضع هذا الدستور مع ما تعرضت له من تهمة في مراحل إعداده وإقراره والذي جاء في النهاية مخيبا لأمال المرأة العراقية.

وهذا ما يجعلنا نقف اليوم طويلا أمام الجهود التي يبذلها عدد محدود جدا من القيادات النسوية ممن قمن بتشكيل تحالف أو حملة أسمينها (عهد العراق) ليحملن على عاتقهن مسؤولية الدفاع أو الحصول أو المحافظة على حقوق المرأة العراقية من الهدر والضياع وسط هذا الضج السياسي والواقع الإجتماعي المتأزم الذي يعيشه العراق حاليا .

لقد عمدت عضوات (عهد العراق) منذ عام مضى وضع مشاريع قوانين دستورية وتعديل غيرها مما تشكل تماسا مباشرا بحياة الفرد العراقي والأسرة والمجتمع، ولعل أهم تلك القوانين ما تعلق بالأحوال الشخصية وحقوق الإنسان وحرية التعبير، وترتب عليهن منذ ذلك الوقت العمل والمثابرة من أجل كسب تأييد وموافقة ومساندة أكبر عدد ممكن من السياسيين والبرلمانيين من خلال توقيعهم على عهد نظم لهذا الغرض لضمان إنجاح تلك المشاريع القانونية عند عرضها على البرلمان العراقي الحالي، فعقدن المؤتمرات والندوات وورش العمل ليس في العاصمة وحسب بل وفي مختلف المحافظات العراقية لتعزيز وجهة نظرهن.

يرى العديد من المتخصصين إن الدستور العراقي الجديد تجاهل الحقوق الأساسية للمرأة العراقية، كذلك التي حصلت عليها قرينتها في بلدان العالم المتقدم، فهم يرون على سبيل المثال (إن إلغاء قانون الأحوال الشخصية 188 وإبداله بالمادة 41 من الدستور الجديد ما هو إلا عودة الى عصر الحريم !!). على حد وصف إحدى سيدات (عهد العراق)، إن صعود التيارات الدينية المتشددة وهيمتها على المشهد السياسي العراقي كان سببا كافيا لهذه العودة.

ولكن حتى نكون أكثر إنصافا وتلمسا للواقع علينا الاعتراف بأن هذا الدستور ما هو إلا انعكاسا طبيعيا لحقيقة الواقع الإجتماعي المترددي الذي وصل إليه العراق.

فالمجتمع العراقي يجني منذ سنوات ثمار الزرع الذي أُنبتته الظروف اللاإنسانية والمتخلفة التي عاشها طوال العهد الفاشي المأزوم، فالتخلف والتعصب عادا ليطبعا مجتمع العراق بطابعهما.

في مقال جريء عنوانه (المرأة التي وحدت المسلمين) وصف أحمد عبد الحسين وادي (وهو من الكتاب الليبراليين الشباب) من خلال مثالين إختارهما من مشاهد العنف اليومي ما آل إليه واقع المرأة العراقية ، فهو يقول (أن القتلة المجهولون في مدينة (الدورة) كمثل لمن يدعون إنتماءهم أو تمثيلهم للطائفة السنية يلاحقون المرأة التي تقود السيارة أو التي ترتدي البنطال لتخطف أو تقتل، جريا وراء نسخ التجربة السعودية في هذا المضمار، مقابل القتلة المجهولون في مدينة الصدر ممن يدعون إنتماءهم أو تمثيلهم للطائفة الشيعية الذين يلاحقون ويقتلون المرأة التي لا ترتدي الحجاب والجلباب لنسخ تجربة حرس الثورة الإيرانية)، ويضيف الكاتب (إن فريقي القتل المجهولان يتقاتلان ضد بعض بكل ضراوة، ولا يتفقان ولا يجتمعان إلا على أمر واحد يوحدهما هو عدائهما للسافر للمرأة وحقوقها وحريتها !!). بقي أن نذكر إن هذا الكاتب قد أهدر دمه نتيجة آراءه هذه، فهرب الى خارج العراق، لكن التاريخ يعيد نفسه، ولكأننا عدنا الى مطلع القرن الماضي والى بداية الصراع من أجل التحرر والتحرر !!.

لعل واحدة من أهم الثوابت الإجتماعية التي يؤكدها التاريخ هو أن المرأة كانت وستظل دائما الضحية الأولى والأكثر تضررا من أي شريحة إجتماعية أخرى إذا ما نابت البلدان حروب أو مجاعات أو كوارث. كذلك وجدنا أن المرأة تكاد تكون الضحية الوحيدة التي تدفع ثمن آفات التعصب والتخلف إذا ما أصابا مجتمعها.

(إن التمييز ضد المرأة أو عدم المساواة بين المرأة والرجل ما هو إلا مفارقة أزلية منذ أن بدأ الوجود الإنساني على الأرض، ذلك أن مستلزمات الصراع من أجل البقاء ومتطلبات المنظومة البدائية للإنسان، بدءا بالعصور الحجرية وما تلاها كان عمادها القوة العضلية لا العقل، فشرعية الغاب التي حكمت المجتمع البشري في بدايته أشاع إستيلاء الطرف (العضلي) الذكوري على سلطة تلك المنظومات، وهو ما أدى لاحقا لبسط نفوذ الرجل وتحكمه بالطرف الآخر طوال العصور والدهور التالية، لا لسبب علمي منطقي سوى أنه واقع (فلسفي) تقابله تركيبة الكائنات الحيوانية الموجودة الآن في الغابات !!!).

لذلك ليس مصادفة أن تسلب حقوق المرأة في المجتمعات التي مازالت متناغمة مع القيم البدائية والمحكومة بشرائع الغاب، فمتى غاب العقل والعلم كانت البدائية حاضرة وشائعة وحاكمة، ولما كان كل ما هو مشاع

مشروع، فإن شيوع الجهل منح أفكاره هذه المشروعية بكل تأكيد، ونؤسس على ذلك إن لا حقوق ولا حرية ولا تحرر للمرأة إذا لم يتحرر المجتمع والرجل أولاً من الجهل والبدائية.

المصادر:

البغداديون مجالسهم وأخبارهم ، إبراهيم الدروبي
حكايات سياسية ، خيرى العمري
فتاة الشرق ، محمد جميل بيهم
العراق السياسي ، حنا بطاطو
الرحلة الثامنة ، جبرا إبراهيم جبرا

ما كنت والحمد لله يوماً أختاً لذكر يُناز عني حقوقي ولم أعش في كنف أب بعد عمر الخامسة ولا ارتبطت بزواج كي أضطهد ولا سمحت لقريب التدخل في شؤوني لذا غالباً ما أسائل نفسي ما الذي يدفعني إلى مقارعة ما تتعرض له النساء وأنا المحصنة المالكة لأموار دنياها دون منازع؟! ما شاركني أحد في إرث ولا حرمت من متابعة دراساتي العليا ولا خضعت لرغبات ذكر ربته أمة ومجتمعه على مفهوم القوامة الذكورية على مصائر الأناث كما لم أُمْنَع من اتخاذ رجالاً من الطيبين أصدقاء خلص، حالتي تخرج كثيراً عن المألوف ولكن بما أنني لم أت من المريخ فأنا كإنسانة مجبولة على التفاعل وبقهر مع ما تعانيه بنات جنسي فهي إذاً مسألة حقوق يجب الالتزام بها فطرياً مثل حق الدفاع عن وطن سلب حقوقه مغيبة كحقوق نسائه، إحساس بالقهر لانتهاك أي حق في الكون ابتداءً من تعدي التلوث البيئي بثقب طبقة الأوزون الرحيمة بالحياة إلى حق نملة صغيرة تدب لكي تعيش في أمان أو نبتة غضة ترفع رأسها بزهو لتتنفس وتمنح الجمال. أيدع الله حواء لتكون سكناً لراحة آدم وأنساً لوحده ومن بعد أمماً لكل عيال الله، ولا يساورني شك في أن المسكينة لو كانت تعرف أن بنات رحمها سيتعرضن لقسوة الحس بالدونية على مر التطور التاريخي للمجتمعات بسبب ذكورية المجتمع بفقهه وثقافته وعلاقاته الأسرية والجمعية في البيت والمدرسة والشارع والعمل وأماكن العبادة، لو كانت تعرف مسبقاً كل هذا لرفضت حتماً صحبة الذكر الوحيد الذي حكم عليها أن تكون معه.

يقول د. محمد شحرور في بحثه القيم عن الحقوق المغيبة: "الحقوق وعلى رأسها حق الحرية والاختيار تؤخذ ولا تُعطى، تُنتزع ولا تُمنح، وإذا لم تبادر المرأة بذاتها ابنة وأختاً وأمماً وزوجة إلى الاعتماد على ذاتها في الحصول على أي حق من حقوقها المغيبة فلن يرسل لها المدد بملائكة يأخذونه لها، وإذا لم تثبت أنها إنسانة فلن ير الرجل فيها أكثر من أنثى". إن الأحساس بالتفوق الذكوري الذي يسيطر على فقه التنزيل بسبب اجتهادات ذكورية في التفاسير الوضعية حصر القوامة للرجال على النساء بافتراض أن الرجل أفضل بحكم الخلق علماً، أي ديناً وعقلاً وولاية كما في شرحهم للآية الكريمة "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم... الخ" وأعرضوا عن قوله سبحانه "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة"، ولا جدال فإن قوامة الأضطهاد لا محل لها لا في المودة ولا في الرحمة.

القوامة عند من ينادون بأعلى أصواتهم "نحن أمة نص تمييز" شرفهم به الخالق دون بنات حواء التي خلقها من ضلع أبيهم آدم، أي أن جنس الرجال قوام على جنس النساء بالفطرة، وعلى هذا فهؤلاء لا يفهمون قوله تعالى "بما فضل الله بعضهم على بعض" إلا بأنه تفضيل لقيم الذكورية على الوجود الأنثوي الدوني، ولو كان الأمر كذلك لقال سبحانه "الذكور قوامون على الأناث بدل الرجال قوامون على النساء" لأن "الرجال" جمع رجل و "النساء" جمع امرأة ومن البديهي أن كل رجل ذكر وكل امرأة أنثى ولكن العكس صحيح إذ ليس كل ذكر رجل ولا كل أنثى امرأة فهذه المسميات "ذكورة وأنوثة" تطلق أيضاً على البهائم المتعارف عليه عند جنس البشر أن الذكر لا يصبح رجلاً والأنثى لا تصبح امرأة إلا بعد بلوغ سن الرشد، لكن الغالب الأعم أن الأكثرية تتعدى السنين لكنها لا تتجاوز مرحلة البلوغ. فالقوامة مرتبطة قبل شيء بالقدرات التي يحوزها الإنسان "ذكر أم أنثى" بعد سن الرشد سواء اكانت قدرات عقلية أم مادية مالية أم غير ذلك من وجهة ومكانة اجتماعية وغيرها مما نرى مصداقه واضحاً في واقعنا المعاش حيث نجد امرأة غنية ورجلاً فقيراً أو امرأة ذات شهادات عالية ورجلاً أمياً أو العكس، فإذا ما أدركنا أن التمايز والتفاضل بينهما مفتوح لكلا البعضين على حد سواء فهنا سبب قوامة الرجل المتمكن عقلاً ومالاً على زوجته

وبناته وأمه وأخواته كما نفهم بنفس المعنى قوامة المرأة الغنية الراجحة العقل على زوجها وأولادها وأخواتها وإخوتها إن كانوا أقل فضلاً منها، كما نفهم أيضاً أن القوامة كما أرادها سبحانه في الآية لا يمكن أن تنحصر بين زوج وزوجة في أسرة بل تمتد لتشمل القوامة في الحكم والمناصب والعمل في كل ما يتعلق بمفردات الحياة من صنوف العلم والمعرفة، والتاريخ مليء بشواهد من نساء كانت لهن قوامة دول.

لنأتي إلى أهم أشكال القوامة وهو الأسرة -النواة الصغرى لمجتمع كبير- التي تقوم على ارتباط زوجين "ذكر و أنثى"، ينظم علاقتهما الأسرية من حيث المبدأ أمران هما المودة والرحمة والتعاون على البر والتقوى، والرجال والنساء واقعاً درجات في راحة العقل والغنى والثقافة وحسن الخلق والقدرة على القيادة، ولا ريب أن من مصلحة الأسرة والمجتمع أن يقودهما صاحب الفضل في القيادة رجلاً كان أم امرأة، وهذا تماماً ما ذهبت إليه الآية "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم".

لو تدبرنا آيات الأحكام في القرآن كما يجب، لوجدنا أن أمام كل حق منصوص هناك واجب مفروض، فإذا ما أخلّ بالواجب، حُجِبَ الحق، وهذه السنة الألهية تنسحب على كلا الجنسين ولنفهم بأن ذكر "الرجال" في مقدمة الآية ما هو إلا تكليف من الخالق سبحانه مفروض على الرجال لكفاية النساء لكن هذا المطلق مشروطاً بعبارة: "بعضهم على بعض وبما أنفقوا..." أي بمعنى البعض منهم "المتمكن" على البعض من النساء المحصنات بكنف الرجال وليس كل النساء فالواقع يحكي هذا الحال حيث تقوم أغلب النساء حالياً بهذه المهمة وما يجري في العراق خير شاهد عليه، فعجز الرجال إذاً عن كفاية التابعات لهم من النساء - أمهات، أخوات زوجات وبنات - عن تادية هذا الواجب يسقط عنهم جانب "الفضل" ويُناط به إلى من يقدرن عليه من المتمكنات وحتى من غير المتمكنات في الطبقة المسحوقة التي فقدت مُعيلها لسبب من الأسباب.

إن تقديس السلف والتراث من جهة ورفع سيف "البدعة" على رأس كل من يقول جديداً هو أيضاً من موروثة هذه الأمة في علاقتها مع "النص"، أما اعتماد العقل والمنطق فهو المرفوض والمسكوت عنه. القضية ليست قضية تقوى فكل من كتب في علوم القرآن لا تنقصه التقوى، إنما هي قضية أرضية معرفية من جهة ونظام معرفي من جهة ثانية، فالأرضية المعرفية بالمنطق والعلم هي التي تجعلنا نفهم الفرق بين الأناث والنساء فكل النساء إناث ولكن ليس كل الأناث نساء كما أن كل الرجال ذكور ولكن ليس كل الذكور رجال.

الكون بكل ما فيه من خلق موزون بحساب إبداع دقيق ودلائل ذلك انسجامه، وذروة انسجامه وبديع صنعه خلق آدم وحواء لتعمير الأرض بالرحمة والمودة والبر والتقوى، فإذا ما اختل التوازن بين الذروة والذروة اختل نظام الكون وعمت الفوضى، منتهى السخرية الحديث عن ديمقراطية لعقول لم تتجاوز بعد مرحلة "سن الرشد" رغم مرور عشرات المنات من السنين في عالم تشابكت وتطورت فيه الأحوال والمصالح وهي مازالت تعيش على الموروث والمنقول و الجامد من خزعبات الأمزجة الذكورية والأنثوية معاً، فلنفهم العلاقة بين الجنسين كونها ليست استعلاءً أو تفضلاً فذاك لا يكون إلا بالعمل، أما بالخلق فهم قد جاؤوا ليتكاملوا... و

لو كان آدمُ كاملاً لما خُلقت له حواءُ
فلتتقوا الله فيمن جنن من أضلاكم
لو أنهن كُسرن ما قامت لكم أحناءُ.